



PROVISIONAL
A/33/PV.81
19 December 1978
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٠/٣٠

(كولومبيا)

السيد ليفانو

الرئيس :

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٤] :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) مشروعاً قرارين

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٤] الفصول المتصلة بأقاليم محددة :

تقرير اللجنة الرابعة [٢٤]

(تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

78-72880/A

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٢-]

مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الرابعة [٩٣-]

مسألة تيمور الشرقية : تقرير اللجنة الرابعة [٩٤-]

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٥-]

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٩٦-] و [١٢-] :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقي [٩٧-] :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٨-]

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥البند ٢٤ من جدول الاعمالتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة(أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/33/23 و Add.1-9)(ب) مشروعاً قرارين (A/33/L.16 و A/33/L.17)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/490)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : تبدأ الجمعية الآن بحث البند ٢٤ من جدول الاعمال . وقد قدم مشروعاً قرارين بشأنه . ولعل السادة الممثلين يتذكرون ان كل فصول تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق باقاليم بعينها ، والتي احيلت الى اللجنة الرابعة ، سوف تبحث فسي وقت لاحق اليوم . ومن هنا سوف تتاح الفرصة للسادة الممثلين للتعقيب بشأن هذه الاقاليم .

وامانا تقرير اللجنة الخاصة ، وهو وارد في الوثيقة A/33/23 والضمائم من ١ الى ٩ وقبل ان اعطي الكلمة للمتحدث الاول اود أن اقترح اقبال قائمة المتحدثين في المناقشة حول البند ٢٤ في الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبار ان الجمعية العامة توافق على ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ادعو السيد غليل من الجمهورية العربية السورية ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لتقديم تقرير اللجنة .

السيد غليل (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤) (الكلمة بالفرنسية) : بصفتي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤) يشرفني ان اقدم للجمعية العامة تقرير هذه اللجنة عن اعمالها خلال ١٩٧٨ ، والوارد في الوثيقة (A/33/23 و Add.1-9) . ان التقرير يتضمن موجزا للدراسة التي قامت بها هذه اللجنة لكل اقليم بشكل خاص . والجزء الذى يتعلق بالبند ٢٤ من جدول الاعمال قد تم اعداده طبقا للفقرة ١٣ من منطوق القرار ٤٢/٣٢ بتاريخ ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، والذى طلبت فيه الجمعية العامة من اللجنة الخاصة :

” ان تستمر في البحث عن الوسائل التي تؤمن التطبيق الكامل والسريع للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) في كل الاقاليم التي لم تحصل بعد على الاستقلال ، وبشكل خاص : (أ) ان تتقدم باقتراحات محددة من أجل تسفية كل المأهول المستمرة للاستعمار . . . ” (القرار ٤٢/٣٢ (فقرة ١٣)) .

وقد ورد موجزا للدراسة التي اعدتها اللجنة الخاصة للبنود الاخرى التي اشارت اليها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في الفقرات الاخرى لهذا التقرير .

وكالسنوات الماضية فان برنامج عمل هذه اللجنة الخاصة كان كثيفا جدا خلال عام ١٩٧٨ . وتمكنت اللجنة من خلال اجتماعاتها المستمرة بين كانون الثاني /يناير وايلول /سبتمبر ، ومن خلال مشاوراتها الرسمية وفهر الرسمية بين اعضائها - كلما كان هذا ضروريا - ان تدرس اغلبية النقاط المسجلة على جدول اعمالها ، وان تعتمد القرارات الملائمة أو تتقدم بالتوصيات المطلوبة . وفيما يتعلق بالنقاط الاخرى الواردة في جدول الاعمال التي لم تدرس بعد ، فلقد اتخذت اللجنة قرارا بالتقدم بكل المعلومات والوثائق الضرورية التي تسهل على الجمعية العامة دراستها .

لقد استلهمت اللجنة اعمالها من الطلبات التي وجهت اليها من الجمعية العامة بقراريها ٤٢/٣٢ و ٤٣/٣٢ . ولقد استعرضت الوضع فيما يتعلق بتطبيق الاعلان وبرنامج العمل وكذلك فيما يتعلق بتطبيق مختلف قرارات منظومة الامم المتحدة المعنية بالاقاليم المستعمرة . وعلى ضوء التطورات التي حدثت فلقد تقدمت اللجنة بتوصيات من اجل اعتماد وتطبيق قرارات رائدة من قبل

الدول الاعضاء ومن قبل الاجهزة المعنية والوكالات المتخصصة ، والوكالات الاخرى وذلك من اجل الاسراع بعملية تصفية الاستعمار والاعداد السياسي والاقتصادى والاجتماعي لشعوب هذه الاقاليم . ولقد استأنفت اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٧٨ دراستها لنشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وفي ناميبيا وفي جميع الاقاليم التي ماتزال تحت السيطرة الاستعمارية ، والتي تعرقل ايضا الجهود التي ترمي الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٣٥ . وقد استمرت ايضا في دراستها للانشطة العسكرية للقوات الاستعمارية والاجراءات ذات الطابع العسكرى التي تتخذها هذه القوات في الاقاليم التي ماتزال تسيطر عليها ، والتي يمكن ان تعرقل تطبيق الاعلان والتي لا تتشى مع احكام القرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢ / ٣٦ فان اللجنة الخاصة قد تابعت ايضا دراسة تطبيق الاعلان من قبل المؤسسات المتخصصة والاجهزة الدولية المشاركة مع الامم المتحدة . ولقد اجرت اللجنة مشاورات مع مثلي هذه الاجهزة وقد عبرت بوضوح عن رغباتها ووضعت خططها للتعاون . وكما يتذكر السادة الاعضاء فان اللجنة لم تستطع هذه السنة ان تنظم بعثات زائرة ، والدعوة التي وجهت اليها من قبل الولايات المتحدة من اجل الذهاب الى غوام قد أجلت الى السنة القادمة وذلك لاسباب ادارية خاصة بالاقليم .

وكما تمكن السادة الاعضاء من ان يلاحظوا هذا من الابواب ذات الصلة الواردة في التقرير المقدم للجمعية العامة ، فان اللجنة الخاصة قد أولت اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار في الاقاليم الصغيرة . وقد أيدت في هذا الصدد عددا من التوصيات المحددة والمقترحات المتعلقة بمختلف الاقاليم . وانني اضيف هنا بأن الاهمية التي تعلقها اللجنة على هذا الموضوع قد انعكست بوضوح في المناقشات التي جرت مؤخرا في اللجنة الرابعة والتي أوصت للجمعية العامة بعدد من مشروعات القرارات .

وفي اطار دراسة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، فلقد درست اللجنة بشكـل منفصل بندا يحمل العنوان التالي : قرار اللجنة الخاصة بتاريخ ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ المتعلق بـبورتوريكو . وقد استمعت اللجنة الى عدد كبير من مقدمي الشكاوى واتخذت قرار في هذا الصدد يقضي بأن تستمر اللجنة في دراسة هذا الموضوع .

ويتمين على أخيرا ان اقول بأن اللجنة قد اضطلعت بعدد من المسؤوليات التي تنبع من قراراتها الخاصة ايضا . وهكذا فان اللجنة قد بذلت نشاطات تتعلق بنشر المعلومات حول عمل الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وفي الواقع ، فانه خلال السنة المنصرمة فان اللجنة الخاصة قد احتفلت باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي والتي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والمساواة في الحقوق . وكذلك فان اللجنة الخاصة قد اجرت مشاورات مع منظمات فير حكومية وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية .

وفيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بتصفية الاستعمار بشكل عام ، فاني أود باسم اللجنة الخاصة ان اعرب عن الامل في ان الجمعية سوف تولي الاهتمام الخاص لمختلف التوصيات الواردة في اجزاء التقرير ، والاقتراحات الواردة في الجزء "ع" من الفصل ١ والذي يحمل عنوان "الاعمال المقبلة" سوف تعتمدها الجمعية ، مما يسمح للجنة بان تستمر في الاضطلاع بمسؤولياتها خلال السنة القادمة .

وبالاضافة الى ذلك فان اللجنة الخاصة توصي بان تجدد الجمعية العامة نداءها الى الدول التي تتولى الادارة في الاقاليم بان تتخذ وبالسرية اللازمة جميع الاجراءات الضرورية من اجل تطبيق الاعلان والقرارات الخاصة ذات الصلة للامم المتحدة .

ولقد اكدت اللجنة على الهمية التي تعلقها ، على ما اكدت عليه الجمعية العامة من ان مشاركة الاقاليم المستعمرة في اعمال المنظومة واعمال الوكالات المتخصصة لهو الطريقة الفعالة من اجل تأمين سير هذه الدول الى حصولها على المساواة مع الدول الاعضاء في هذه المنظومة . والتوصية التالية تقتضى بأن تدعو الجمعية العامة الدول التي تتولى الادارة بأن تسمح لمثلي الاراضي الموضوعة تحت ادارتها بأن تشارك في مداوات اللجنتين الرابعة والخاصة . وتستطيع الجمعية العامة ان تجدد نداءها الى كل الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى وذلك لكي تلتزم بالنداءات الموجهة اليها من قبل الامم المتحدة في مختلف قراراتها المتعلقة بتصفية الاستعمار .

وتوصي اللجنة ايضا بأن تؤيد الجمعية العامة برنامج العمل الوارد في هذا الجزء من التقرير ، وان تتخذ الاجراءات المالية الضرورية من اجل تغطية كل الانشطة المتوقعة لعام ١٩٧٩ .

وفي النهاية ، تعبر اللجنة الخاصة عن الأمل في أن يستمر الأمين العام في تقديم جميع التسهيلات والموظفين اللازمين لها لكي تنهض بمهمتها في اطار الولاية التي نيّطت بها .
وباسم اللجنة الخاصة ، فانني أوصي بهذا التقرير الوارد في الوثيقة A/33/23 وملحقاته ليكون تحت عناية الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف اعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة للـ ٢٤) ، (الكلمة بالانكليزية) : لقد تلقت الجمعية العامة منذ قليل وصفا تفصيليا للعمل الذي انجزته اللجنة خلال ١٩٧٨ من مقرر اللجنة الخاصة زميلنا السيد غليل من الجمهورية العربية السورية . وللهذا فسوف أقصر حديثي ، كرئيس للجنة الخاصة ، على بضع ملاحظات تتعلق بعدد من التطورات التي وقعت خلال السنة المنصرمة في ميدان تصفية الاستعمار وكذلك على بعض القضايا التي ظلت موضع الاهتمام الوثيق للجنة في الاضطلاع بالمهام التي عهدت اليها بها الجمعية العامة .

وقبل أن أعقب على هذه القضايا والتطورات اسمحوا لي نيابة عن اللجنة الخاصة ان احيط علما بارتياح عميق ببعض التطورات الايجابية ومنها حصول ثلاثة أقاليم على الاستقلال هذه السنة ، وهي جزر سليمان وتوفالو وومينيكا . وقد أصبح أحدها عضوا في المنظمة الدولية ، وسوف تتبعه قريبا دولة أخرى . وليس لدى من شك في ان بروز هذه الدول الجديدة المستقلة وذات السيادة ، انما يشكل دليلا واضحا على الدور الذي يمكن ان ينهض به المجتمع الدولي ، بل والذي نهض به فعلا خلال العقود الماضي ، تعجيلا بعملية تصفية الاستعمار ومساعدة لشعوب الاقاليم المستعمرة الباقية في جهودها من أجل تحقيق أهداف الاعلان . ونظرا الى أن هذه التطورات سوف تتبعها أحداث سعيدة أخرى في وقت قريب - وهو على ما أعتقد انه يمثل رغبة يشارك فيها جميع أعضاء هذه الجمعية من كل قلوبهم - ومن أجل تحقيق ذلك فاننا سوف نواصل في اللجنة الخاصة العمل دون كلل .

وكرئيس لجهاز من أجهزة الامم المتحدة عهد اليه اساسا بمهمة متابعة تنفيذ الاعلان ، فقد

كان يسعدني ان اقصر بياني على وصف للمنجزات من هذا النوع الذي أشرت اليه . ولكن للأسف فان الأمر ليس كذلك ، لأن التقدم في عملية تصفية الاستعمار والذي حدث في بعض أجزاء العالم لا يزال يلقي الموقف الخطير السائد في الجنوب الافريقي بظلاله عليه .

وعندما تحدثت امام هذه الجمعية منذ عام تقريبا ، أعلنت انه في رأبي ان عام ١٩٧٨ سوف يكون عاما حرجيا للغاية بالنسبة الى قضية تصفية الاستعمار في المنطقة ، وانه يتطلب منا ان نبقي يقظين دائما ازاء الموقف المتغير ، وان نكون على استعداد دائم لاتخاذ اعمال ومبادرات ايجابية . وأضفت اننا قبل كل شيء ، لا بد وأن نكثف من جهودنا ليس فقط في اطار الجمعية العامة ودخلها وانما ايضا في جميع الأجهزة ذات الصلة في هذه المنظمة ، وبصفة خاصة في مجلس الأمن من اجل ان نتوصل الى اساليب وطرق جديدة لممارسة الضغط على نظم الأقلية العنصرية بغية وضع حد للسيطرة غير المشروعة والقمعية على الشعوب في الاقاليم المعنية . لقد كانت هذه السنة حاسمة واتسمت بأنشطة دبلوماسية مكثفة ، وأنشطة أخرى ، ولا بد من بذل مزيد من الجهود لوضع حد لهذه الاستعمار والسيطرة الاستعمارية بشكل نهائي ، وهذا كله من الحقائق المعروفة للجميع ، وليس بحاجة الى مزيد من التفصيل .

وعندما اعتمد مجلس الامن هذا العام ، القرارين (١٩٧٨) ٤٣٢ و (١٩٧٨) ٤٣١ ، واتبعهما بالقرار (١٩٧٨) ٤٣٥ بعد مفاوضات مطولة قامت بها الدول الخربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، فان املنا كان وطيدا في أن مشكلة ناميبيا أخيرا سوف تسوى من خلال المفاوضات . ذلك ان اعتماد هذه القرارات ، كان شاهدا واضحا على استعداد وتعاون حركة التحرير في ناميبيا (سوابو) مؤيدة من جانب افريقيا الحرة ، للمضي قدما نحو حل عن طريق المفاوضات حتى ولو كان على حركة التحرير خلال هذه العملية ان تتقدم بعدد من التنازلات الهامة . ومع ذلك ، ثبت ان هذه الآمال كانت في أحسن الأحوال مبالغ فيها . ذلك لأن جنوب افريقيا وفق تقاليد ها ظلمت متحدييـة لمجلس الأمن ، ولارادة المجتمع الدولي ، ومن المهم أيضا انها كانت كذلك متحديـة لنفس الدول والقوى التي لا يمكن لنظام الفصل العنصري بغير تأييد ها ان يبقى ، بل سيتعرض لخطر شديد .

وهكذا ، فان امامنا اليوم مزيدا من التردى في الموقف في ناميبيا ، وبدلا من الأمل هناك مزيد من اليأس ، وبدلا من احتمالات وضع حد للعنف هناك تهديد خطير لتصعيد كبير للعنف . وهذا

كله يرجع الى ان جنوب افريقيا قد اختارت ، بل ويسمح لها في كثير من الأحيان بأن تتحدى العالم .

ومع ذلك ، ورغم ان التطورات الأخيرة كانت مثبطة لنا جميعا ، ممن عملوا بجدية من أجل وقف اراقة الدماء والطفيان المفروضين على الشعب الغامبي من جانب النظام غير الشرعي لجنوب افريقيا ، والذين كانوا يؤمنون للحظات بأن مثل هذا الهدف يمكن ان يتحقق بغير مزيد من اللجوء الى مزيد من العنف والمواجهة ، فانه من الواضح انه ليس هنالك من شيء يد هشنا في سلوك حكومة جنوب افريقيا . والواقع ان سجل جنوب افريقيا الذي لا مثيل له في هذه المسألة ، قد جعل امكانية ان العملية قد تفشل شيئا متوقعا منذ بدء عملية المفاوضات ذاتها ، لأنه كان خطرا حقيقيا التعامل مع حكومة نجد ان خداعها وأساليب التسويق التي تلجأ اليها واضحة للغاية بل ومأساوية بشكل عميق . ان حقيقة ان الأحداث حتى اليوم قد أكدت ما قلناه امر نأسف له بعمق ، لأنه رغم اننا كنا نتنبأ بذلك ، فان ما أظهرته جنوب افريقيا مؤخرا من تشدد لها واستراتيجية الخداع فيما يتعلق بناميبيا لا يمكن النظر اليه الا على انه نكسة كبرى جديدة لقضية التضيير السلمي في الجنوب الافريقي بأسره . وفي ظل هذه الظروف ، وبينما لانزال نواجه حقيقة ان جنوب افريقيا رأت من المناسب ان تهمل قرارا آخر من قرارات الامم المتحدة كان يرمي الى ان يضمن من خلال اجراء انتخابات عادلة وحررة نقلا سلميا للسلطة الى الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا ، فانه لا بد ان نأخذ في اعتبارنا انه يتمين علينا في النهاية نحن أعضاء المجتمع الدولي ان نجد الحل لهذه المشكلة . وذلك لأن المعجز في مواجهة ذلك ، يؤثر تأثيرا خطيرا على سلطة هذه المنظمة وهيبتها الأدبية والقانونية . ولقد أصبح من المحتم ، اكثر من أى وقت مضى ، ان تؤكد الامم المتحدة من جديد ، وبشكل قاطع ، مسؤوليتها الأساسية في هذه القضية ولا بد من ايجاد سبل لضمان ان نظام الفصل العنصرى سوف يمتثل لقرارات المنظمة . وفي هذا الشأن من الضروري ايضا في ظل سجل جنوب افريقيا وموقف التشدد والمجرفة الذى برز اخيرا برفضها التخلي عن الانتخابات المزائفة في الاقليم ، ان نوصي مجلس الأمن بأن يبحث امكانية اتخاذ تدابير مناسبة أخرى في ظل الميثاق من أجل ان يحمل جنوب افريقيا على ان تمتثل وبسرعة لقرارات الامم المتحدة ، وخاصة بالنظر الى التهديد المتزايد وما للسلم والا من الدوليين ، نتيجة لسياسات المواجهة التي ينتهجها هذا النظام .

وكما هو واضح في اتفاق الرأى الذى اعتمده اللجنة الخاصة في بداية هذه السنة ، وكما تكرر مرارا في سياق العمل ندى الصلة لأجهزة الامم المتحدة المعنية ، فان حلا يقوم على الممارسة الحرة من جانب كل الناميبيين لحقهم في تقرير المصير والاستقلال في اطار ناميبيا موحدة هو وحده الذى يمكن ان يكون مقبولا . ومن الواضح ان هذا لا يزال امرا جوهريا . وان كل المناورات المنفردة التي تقوم بها جنوب افريقيا من اجل ان تفرض تسوية بشروطها وأن تعرض للخطر ارادة الشعب في ناميبيا يجب ان يدينها الجميع لأنها خروج وانتهاك لقرارات الامم المتحدة .

ومن المهم بنفس القدر في المرحلة الحالية للصراع في ناميبيا حاجتنا كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي لأن نواصل تقديم دعونا المادى والسياسي والادبي القاطع لشعب ناميبيا بقيادة حركات تحرير سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وباعتبارها المنظمة التي عهد اليها بالمسؤولية التاريخية لقيادة ناميبيا نحو الاستقلال ، فليس هناك مجال للخروج من هذا المأزق . وان واجبنا واضح ولا بد ان نواصل استغلال كل اسلوب متاح لكي نقلل ونخفض من تفجر الموقف في الاقليم ولنضمن ان الشعب المقهور في النهاية سوف يتمكن من ممارسة حقه المشروع في الحرية والاستقلال .

وفي زمبابوى ، ان النضال من اجل الحرية والاستقلال مستمر كما هو . ومع ذلك ، فانه برغم ادانات مستمرة من جانب هذه الجمعية ومجلس الامن ، فان النظام العنصرى نظام الاقلية المتمرد لا يان سميث يواصل عاما بعد عام نفس السياسات القمعية التي كانت طابعه الاصيل منذ استولى على السلطة بشكل فير مشروع في البلاد منذ ثلاثة عشر عاما . وكما أكد ممثلو الجبهة الوطنية للجنة الخاصة خلال السنة ، وامام اللجنة الرابعة مؤخرا فان هذا النظام في محاولته ارباب السكان الافارقة والرد على قوات التحرير الفعالة دائما ، قد كثف مرة اخرى من ممارسات القمع غير الانسانية والرعب الذى يمارسه . وكما نعرف جميعا ، فان فشل مناوراته في وقف تيار التحرر قد أدى بنظام سميث الى مزيد من الاجراءات اليائسة مثل اعتداءاته الشاملة والمتكررة ضد الدول الافريقية المجاورة ، مما أدى الى قتل المدنيين العزل .

ولا أنوى ان اتحدث في هذا المحفل عن الاحداث التي وقعت خلال السنة فيما يتعلق بزيمبابوى . واعتقد انه من المهم ان اذكر ، لمصلحة اولئك الذين قد تكون لديهم اية اوهام ، حتى في ذلك الوقت المتأخر ، بأن نوايا السيد سميث قد تكون مخلصه أريد ان اذكر بحقيقة أنه بينما قبل زعماء الجبهة الوطنية وغيرهم في افريقيا بعناصر التسوية التي عرفت بالمقترحات الانجلوامريكية كأساس في المفاوضات ، فان نظام سميث كان يقوم بتكتيكات خداعية تتمثل في التسوية الداخلية المزعومة . وكما توقعنا ، فان " التسوية الداخلية " لم تحقق شيئاً ، وهذا واضح . ولقد كانت مهزلة منذ البداية ، وأدت فقط الى تصعيد اعمال القمع والارهاب والتخويف التي يرتكبها نظام سميث ضد شعب زيمبابوى . وفي الوقت نفسه ، فلقد ادى ذلك الى تصلب وزيادة تشدد تصميم ومقاومة المقاتلين من اجل الحرية بقيادة الجبهة الوطنية . ومن الواضح ، ان ، ان افريقيا ، بل والغالبية العظمى من المجتمع الدولي كما اتضح في قرار مجلس الامن ٤٢٣ (١٩٧٨) ، كانت على حق في الادانة والرفض القاطع لخطة كان هدفها الاساسي هو الابقاء على ادوات السيطرة في أيدي اقلية تعمل من اجل الحفاظ على مراكزها في السلطة .

وفي مواجهة هذا الموقف ، فان مسؤولية المجتمع الدولي واضحة . وفي ظل السلبية والخداع الذي ظهر من جانب النظام المتمرد بأية خطة يمكن ان تؤدى الى نقل حقيقي للسلطة الى الاغلبية ، فانه من المهم ان نخلق ظروفا واحوالا تقنع نظام سالزبورى بأن أيامه في السلطة تقترب بسرعة من نهايتها . ان هذه التدابير يجب ان تتضمن توسيع نطاق العقوبات المطبقة ضد النظام فيرالشرعي . وفي الوقت نفسه ، لا بد ان نضاعف من جهودنا تأييدا لنضال شعب زيمبابوى . ومن اجل ان نضمن ان هذا الشعب وحركات تحريره سوف تحصل على كل العون المادى والادبي اللازمين ، فان نضالهم يحتاج ، وهذا امر واضح ، الى دعمنا الفعال والمستمر حتى يحقق النجاح . وفي الوقت نفسه ، لا بد من ان نتخذ خطوات لضمان ان عزلة النظام المتمرد لن تبقى مجرد رغبة . وفي هذا الصدد ، كنا نأمل انه في ظل سجل سميث سوف يكون من نافذة القول ان نوكد من جديد في هذه المرحلة المتأخرة على ضرورة الالتزام القاطع بالعقوبات التي فرضها مجلس الامن . وحتى لا يكون هناك شك بالنسبة لأهميتها ، يجب ان نتذكر انه لولا وجود هذه العقوبات مقترنة بالضغط من جانب المقاتلين من اجل الحرية ما فكر السيد سميث في تسوية عن طريق المفاوضات . وفي ضوء ذلك ، فانه من

الحيوي ان تتخذ كل الخطوات الضرورية من جانب كل المعنيين لمنع اى انتهاك للعقوبات الالزامية ، لأن هذه الانتهاكات يمكن ان تزيد من جراءة النظام غير الشرعي وتؤجل اكثر وأكثر من وضع حد للموقف الذى لا يحتمل السائد في الاقليم .

من الواضح ان اى تأخير في حل مشاكل ناميبيا وجنوب روديسيا يزيد من خطورة المأساة التي يتعرض لها الشعب المعني كما ان لها تأثيرا سلبيا على العلاقات فيما بين الدول ، وهي تضر ايضا بقضية السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي . ورغم ذلك كله ، فانه من المؤسف انه بسبب اعتبارات اقتصادية انانية تسهم دول معينة في استمرار وجود المشكلة ولا تزال تشارك بنشاط في استغلال الاقاليم المستعمرة في هذه المنطقة . وبالنظر الى جهود المجتمع الدولي الرامية الى المساعدة في القضاء على الاستعمار في العالم ، وبصفة خاصة في ذلك الجزء من القارة الافريقية ، فان الدعم الذى يقدمه لنظام الاقلية العنصرية الافراد والمؤسسات التي تهتم بتحقيق الربح السهل ، وهي تتفانى تماما عن الآثار الانسانية ، لسلوكها ، تعوق نضال التحرر للشعوب المعنية كما يعزز ويدعم هؤلاء الطفافة في سياستهم غير الانسانية . ومن ثم ، فاني اود ان اؤكد مرة اخرى على الحاجة العاجلة لوقف كل هذه الانشطة الاقتصادية الاجنبية وكل اشكال الدعم للنظامين في بريتوريا وسالزبورى لأن مثل هذا الدعم يؤدي فقط الى مزيد من المعاناة والمتاعب الاضافية للملايين في ناميبيا وزمبابوى .

وفي الوقت نفسه ، اود أيضا أن ادعو مرة أخرى الى زيادة الدعم الدولي والمساعدات الدولية لشعوب الاقاليم المعنية وحركات تحررها الوطنية على المستويات الحكومية والدولية ، وهي مسألة كرسها للجنة الخاصة لها مزيدا من الاهتمام خلال السنة . والواقع ، انه استجابة للقرارات ذات الصلة لاجهزة الامم المتحدة المعنية ، فان العديد من الوكالات والمنظمات قد وسعت من نطاق حجم مساعداتها . ورغم ذلك ، فان المساعدات التي قدمت حتى الآن للشعوب المعنية وبصفة خاصة لزمبابوى وناميبيا لا تزال تقصر كثيرا عن الحاجات الملحة لهذه الشعوب . وبالتالي ، لا بد من ان نعمل على تخصيص كل موارد متاحة حتى نقدم لهذه الشعوب المساعدة التي تنتظرها . وفي هذا السياق ، فان تأييد مؤسسات التمويل الكبرى في اطار منظومة الامم المتحدة أمر اساسي .

وان الدور الذى يمكن ان يلعبه الرؤساء التنفيذيون لهذه المؤسسات هام للغاية ، كما اتضح بجلاء في الجهود المكثفة في اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي . ولا زلت مقتنعا بأن هذا هو طريق العمل الذى يجب ان يواصله المجتمع الدولي ويلتزم به حتى يسهم بشكل فعال في الاستئصال النهائي للاستعمار والتمييز العنصرى وحتى يعجل بتحرير الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي .

خلال السنة قيد البحث ، فإن اللجنة الخاصة قد أعطت الكثير من وقتها واعتمادها لبحث المشاكل التي تؤثر على الأقاليم المستعمرة الأخرى ، وبصفة خاصة في الكاريبي وفي المحيطين الهندي والهادي . وبسبب حجمها الصغير وعدد سكانها القليل وبسبب العزلة والموارد المحدودة ، فإن هذه الأقاليم كما نعرف جميعا ، تواجه مشاكل معقدة ومختلفة قد تعقد من الصعوبات الموجودة . وفي هذا الصدد فإني أود ، مرة أخرى ، أن أؤكد على الموقف المبدئي للجنة الخاصة وللجمعية العامة وهو أنه رغم هذه الظروف الخاصة فإن شعوب الأقاليم المعنية ، شأنها شأن شعوب جميع الأقاليم التي لا تحكم نفسها ، لها كل الحقوق والامتيازات المعلنة في الاعلان الخامس بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وفي ضوء التزاماتها الرسمية بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، فإنه من واجب الدول المشرفة على ادارة هذه الأقاليم أن تضمن احترام هذه الحقوق تماما في جميع الأوقات ، وأن تطمئن شعوب هذه الأقاليم وهي مسؤولة عنها ، يجب أن يمثل لها . ومع ذلك فإن الدول المسؤولة عن الادارة يجب أن تواصل دعم اقتصاديات هذه الأقاليم بتنظيم برامج منهجية للمساعدة والتنمية الاقتصادية ، بينما يجب أن تضمن في الوقت ذاته اتخاذ خطوات لتأمين المصلحة الغالبة للشعوب فيما يتعلق بتمتعها بمواردها الطبيعية ووحدة أراضيها . وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة الخاصة عند بحثها للأحوال والظروف في هذه الأقاليم الصغيرة ، قد تلقت مرة أخرى خلال هذا العام تعاون الدول المشرفة على الادارة ، ولست بحاجة الى التأكيد على أهمية مثل هذا التعاون بالنسبة الى اللجنة الخاصة حتى تكون قادرة على أن تساعد بفاعلية شعوب هذه الأقاليم ، وأن تسهل التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيها .

ومما يرضي اللجنة الخاصة بنفس القدر ، ذلك التعاون الذي تحظى به حتى الآن من جانب الدول المشرفة على الادارة فيما يتعلق بتلقي بعثات الأمم المتحدة الزائرة الى الأقاليم التي تخضع لادارتها . وكما كان الحال بالنسبة الى البعثات التي أرسلتها اللجنة في الماضي ، فإن اللجنة تعتبر أن ارسال البعثات الزائرة هو أفضل سبيل للحصول على معلومات حول الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة والتحقق بشكل مباشر من الطموحات والرغبات الحقيقية لشعوب الأقاليم المستعمرة . وسوف تواصل اللجنة ارسال مثل هذه البعثات كلما لزم الأمر بتعاون الدول المشرفة على الادارة .

وعند هذا المنعطف ، أود أن أشيد بصفة خاصة بالسيد كورت فالد هايم الأمين العام لالتزامه المستمر بقضية تصفية الاستعمار . وفي هذا العام ، مثلما حدث في السنوات الماضية ، فقد تشرفت برئاسة هذه اللجنة وتمت بالتعاون والتفاهم الكاملين من جانب الأمين العام ، وانني بصفة خاصة أود أن أشيد بجهوده التي لا تكل دعماً لأهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا .

وكما أشار بالفعل مقرر اللجنة الخاصة ، فإن الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة والموجودة أمام الجمعية تتضمن عدداً من التوصيات المحددة فيما يتعلق بالمشاكل المختلفة الموجودة في الأقاليم المستعمرة الباقية . وانني أو من إيماننا راسخاً وآمل في أن الجمعية العامة عند مناقشة هذا البند سوف تهتم اهتماماً بالغاً بالتوصيات المقدمة من جانب اللجنة الخاصة . وانني لعلي ثقة من أن اعتماد الجمعية العامة لهذه التوصيات والتوصيات الهامة الأخرى سوف يؤدي إلى تعزيز قدرة منظمنا على أن تعالج بشكل أكثر فاعلية القضايا الاستعمارية الباقية .

وأود في هذه المرحلة أن اعترف بالتقدير العميق للإسهام الكبير من جانب أصدقائي وزملائي الأعضاء الآخرين في اللجنة ، السفير فرانك عبدالله من ترينيداد وتوباغو ، والسفير اندرز ثونيـورغ من السويد ، والسيد نيتشو نيتشيف من بلغاريا وهم نواب الرئيس الثلاثة والسيد سامي غليل من الجمهورية العربية السورية مقرراً الموقر . وكرئيس للجنة الخاصة ، فإنه كان شرفاً لي أن أعمل مع مثل هؤلاء الزملاء المخلصين .

وأود أيضاً أن أشيد بوكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وتصفية الاستعمار والوصاية ، السيد تانج مينغ شاو لمساعدته وتعاونه المستمر ، ومن خلاله فانني أعرب عن امتناني لجميع أعضاء إدارته .

إن هذه السنة كانت سنة منجزات واحباطات في جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب . إن استقلال ثلاثة أقاليم مستعمرة سابقة هو بالقطع إضافة هامة لجهودنا الجماعية ، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر حقيقة أن التطورات في الجنوب الأفريقي ، في زمبابوي وناميبيا ، كانت ولا تزال سبباً لخيبة الأمل والقلق العميقين . إن الآمال والتطلعات للتوصل إلى حلول عن طريق المفاوضات قد تحطمت وبقوة ، نتيجة للتحدى المستمر لنظم الأقلية في المنطقة . وأعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نبذل كل ما في وسعنا وأن نستفيد بشكل فعال من الموارد والمكانات المتاحة للمجتمع الدولي لتصحيح هذا الموقف .

وبعد عامين من الآن ، فإن الجمعية العامة سوف تحتفل بالذكرى السنوية العشرين للاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولن يكون هناك احتفال أفضل ولا أنسب من أن تكون هذه الذكرى ، ذكرى القضاء الكامل على الاستعمار في جميع الأقاليم المستعمرة الباقية . وانني مقتنع بصفة خاصة ، بأنه اذا ما توفرت الارادة والتصميم من جانب جميع المعنيين ، فإنه سوف يكون من الممكن أن نحتفل بهذه الذكرى والموقف في ناميبيا وزمبابوى قد أصبح جزءا من التاريخ .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن أعطي الكلمة الى ممثل ترينيداد وتوباغو

الذى يرغب في تقديم مشروعى القرارين الواردين فى الوثيقتين A/33/L.16 و A/33/L.17 .

السيد عبدالله (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : أود بادئ ذى بدء

أن أعرب عن تقديري الشخصي للكلمات الرقيقة التي ذكرها منذ لحظات السيد الممثل الدائم لتنانيا ورئيس اللجنة الخاصة للـ ٢٤ ، السيد سالم أحمد سالم . وقد كان من دواعي شرفي واعتباطي أن أعمل تحت رئاسته في مكتب اللجنة الخاصة لفترة جديدة وأن أشارك في جهود المنظمة من أجل استئصال ما تبقى من مخلفات الاستعمار العنيد .

ولما كانت الجمعية قد تلقت عرضا موجزا بشأن التطورات الحديثة في مجال تصفية الاستعمار وبعض المشكلات البارزة التي تواجهها المنظمة ، فاني لن أعالج هذا الأمر تفصيلا في هذه المرحلة ويكفي القول كما ذكر ذلك وفد بلادي ، عدة مرات ، ان الأوضاع غير العادية السائدة في اقليمين مستعمرين بالجنوب الافريقي يجب أن يوضع لها حد . ان الاجراءات التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف قد وضحت الا أن تنفيذها يتوقف على درجة التفاني والالتزام والعزم والتضحية التي سيظهرها جميع المعنيين . ان الحل الوحيد لوقف سفك الدماء ومعاناة الشعوب المعنية ، هو اعداد حل دولي مقبول لنقل السلطة الى الأغلبية بطرق سلمية . ان ذلك قد جعل حكومة بلادي تؤيد وتدعم تلك الجهود الرامية الى تسوية تفاوضية وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة . الا أن الآمال الكبرى التي علقها وفد بلادي على النتائج الهامة لهذه الجهود قد بدأت تذوى بسرعة . ومن ثم ، فاننا نحث على ضرورة أن نتوصل بسرعة الى الوسائل التي تكفل لشعوب الجنوب الافريقي أن تعيش في مأمن من حكم الأقلية العنصرية .

وفي نفس الوقت ، أود أن أؤكد أن حكومتي تقدم تأييدها للنضال التحرري الهاسل الذي يخوضه شعوب تلك الأقاليم وحركات تحريرها الوطنية . ونحن نرى أنه ينبغي على هذه المنظمة والمنظمات التابعة لها أن تقدم أكبر قدر ممكن من المعونة الأدبية والمادية لتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق الحقوق والحريات الأساسية المكفولة لها في ميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق الأقاليم الباقية في أحجام مختلفة والمبعثرة عبر الكاريبي والمحيطين الهادى والأطلسي ، فقد لاحظنا بارتياح أن ثمة حركة ايجابية نحو الحكم الذاتي والاستقلال قد ظهرت فيها . ونظرا لتزايد الرغبة في التعاون من قبل سلطات الادارة المعنية ، فإن مهمة المنظمة قد أصبحت أكثر سهولة في مساعدة شعوب تلك الأقاليم على التحقيق السريع المنظم لأهداف الاعلان .

وفي هذا الصدد ، تعلق حكومتي أهمية خاصة على ضرورة ارسال بعثات زيارة من قبل الأمم المتحدة الى تلك الأقاليم ، وترى أن زيارة (غوام) سوف تتم في ايار/ مايو من العام القادم من قبل اللجنة الخاصة . ونحن متأكدون من أن هذه البعثة سوف تسهم بقدر كبير في التوصل الى حل للمشاكل المعقدة التي يواجهها ذلك الاقليم في عملية تصفية الاستعمار .

واسمحوا لي الآن أن أتحدث بالنيابة عن المشاركين في وضع مشروع القرارين المتعلقين بهذا البند والمعروضين على الجمعية في الوثيقتين A/33/L.16 و A/33/L.17 . ان المشاركين في وضع مشروع القرارين يعتقدون أن الجمعية العامة لن تجد صعوبة في التوصل الى تأييد جماعي للمشروعين لأنهما لا يختلفان أساسا عن القرارات التي اعتمدت في الدورة الماضية للجمعية .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.16 يتعرض لتقرير اللجنة الخاصة . وهو يذكّر في الديباجة بالقرارات التي اتخذت بشأن تصفية الاستعمار من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويوجه اهتماما خاصا للأوضاع الاستعمارية المستمرة في ناميبيا وزمبابوي . ويستنكر موقف الأقلية المتشدد . ويأسف لأن بعض الدول تواصل التعاون مع هذه النظم متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن . وبينما يرحب المشروع بحرارة بعملية استقلال جزر سليمان وتوفالو ودمينيكا ، يلاحظ بارتياح تعاون سلطات الادارة واستعدادها لاستقبال بعثات زائرة في البلاد التي تديرها .

وفي فقرات المنطوق يؤكد مشروع القرار A/33/L.16 على القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وعلى القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) وعلى العزم على تصفية الاستعمار بسرعة ، والاعتراف بشرعية نضال

الشعوب التي تخضع لسيطرة أجنبية استعمارية ورغبتها في ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بجميع الوسائل اللازمة المتاحة لها . وفي الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق يطلب أن تقر الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح البلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ١٩٧٨ ، بما في ذلك برنامج العمل المرسوم لعام ١٩٧٩ ، والوارد في الوثيقة A/33/23 (جزء "١") (فصل "١") ، الفقرات من ١٥٥ - ١٦٧ . وهو يدعو جميع الدول ، ولاسيما القائمة بالادارة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى اعمال التوصيات الواردة في التقرير .

ان مشروع القرار يستنكر ويدين الأنشطة المكثفة للمصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويدين بشكل خاص كل تعاون مع حكومة جنوب افريقيا ، وخاصة في الميدانين النووي والعسكري . ويدعو الدول المعنية الى الكف فوراً عن كل تعاون مع حكومة جنوب افريقيا وحكم الاقلية في روديسيا الجنوبية . كما يدعوها الى تقديم المعونة المعنوية والمادية لشعبي ناميبيا وزمبابوي المضطهدين . وفي الفقرة ١٢ من المنطوق ، فان الجمعية تطلب من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً . وفي هذا الصدد ، فقد عرضت التفاصيل في الفقرات الفرعية من ١٢ (أ) الى ١٢ (هـ) .

وفي الفقرة ١٣ من المنطوق يدعو المشروع الدول القائمة بالادارة للسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم التي تديرها . وفي الفقرة ١٤ في نهاية المنطوق ، يدعو مشروع القرار الأمين العام الى تزويد اللجنة الخاصة بالتسهيلات والخدمات اللازمة لتنفيذ مهامها .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.17 واضح ، لأنه يعالج نشر المعلومات المتعلقة بتصفية الاستعمار . ان أهمية النشر كأداة لتعزيز أهداف ومقاصد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أمر قد اعترف به مرارا من قبل الجمعية .

وفي فقرات المنطوق ، فان مشروع القرار A/33/L.17 يوافق الفصل الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المتعلقة بمسألة التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار . وهو يؤكد من جديد أهمية القيام ، على أوسع نطاق ممكن ، بنشر المعلومات عن شروء الاستعمار وأخطاره . وهو

يدعو الأمين العام الى اتخاذ تدابير ملموسة لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار . وقد طلب من الأمين العام ، من بين أمور أخرى ، نشر مجلة "الهدف : العدالة" ، وأن يكثف أنشطة جميع مراكز الاعلام ، ولاسيما المراكز الموجودة في أوروبا الغربية ، وأن يعمل على الحصول على دعم المنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان تصفية الاستعمار .

اننا نحن واضعو مشروع القرارين ، نعتقد أنهما لا يتضمنان أى شيء جدلي قد يثير خلافا في الآراء . ومن ثم ، فاننا نوصي بأن توافق الجمعية العامة عليهما بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : سوف نستأنف مناقشة البند ٢٤ من جدول الأعمال

بعد ظهر اليوم .

وفي نيّتي أن أطيل الاجتماع حتى يمكن أن نستمع الى جميع المتحدثين .

نظر البنود ٢٤ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ من جدول الأعمال .

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتصلة بأقاليم
محددة) : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/460) .

المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/448) .

مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/452) .

مسألة تيمور الشرقية : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/455) .

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى
في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/408) .

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الرابعة
(A/33/459) .

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة (A/33/456) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/489) .

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/449) .

قدم السيد دي لايدراخا (المكسيك) مقرر اللجنة الرابعة تقارير تلك اللجنة A/33/460 ،

و A/33/448 ، و A/33/452 ، و A/33/455 ، و A/33/408 ، و A/33/459 ، و A/33/456 ، و A/33/449 ،

ثم تحدث كما يلي :

السيد دى لا بدراخا (المكسيك) مقرر اللجنة الرابعة (الكلمة بالاسبانية) :

أتشرف بأن أقدم الى الجمعية العامة ثمانية تقارير للجنة الرابعة ، وهي تتعلق بالبنود ٢٤ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ ثم ١٢ و ٩٧ و ٩٨ من جدول الاعمال . ونظرا للمهام الجسام التي تحمّلتها الجمعية العامة خلال هذه الدورة ، فانني سأوجه اهتمامها الى أهم النقاط التي قدمت توصيات بشأنها .

ان التقرير الأول الوارد في الوثيقة A/33/460 يتعلق بالاقاليم التي لا تغطيها بنود أخرى من جدول الاعمال والتي يبحثها اللجنة بموجب البند ٢٤ من الجدول . وفي الفقرتين ٥٣ و ٥٤ من التقرير فقد وردت ثمانية مشروعات قرارات وأربعة مشروعات باتفاق آراء ، وقد أوصت اللجنة الرابعة بأن توافق عليها الجمعية العامة . ان مشروعات القرارات تتعلق بالاقاليم التالية بالترتيب الذي اعتمدت به : جبل طارق ، توكلاو ، سانت هيلينا ، جزر كوكوس (كيلنج) هيريدز الجديدة ، الصحراء الغربية ، ساموا الامريكية ، غوام ، جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ، برمودا ، جزر فيرجن البريطانية ، مونتسيرات ، الجزر التركية والكايكوس ، وجزر كايمان ، وبليز . وفيما يتعلق بتلك الاقاليم ، فان وجهة نظر معظم أعضاء اللجنة الرابعة هي أنه رغم المشكلات المحددة التي واجهتها هذه الاقاليم ، نظرا لقلة عدد سكانها وانعزالها الجغرافي ومواردها المحدودة ، فانه يستحسن أن تؤكد الجمعية ضرورة تطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة وحق تلك الشعوب الثابت في تقرير مصيرها . وفي نفس السياق ، فان أغلبية الأعضاء تؤكد أهمية الحقوق الأساسية لشعوب هذه الاقاليم في السيادة على مواردها البشرية والطبيعية وسلامة وأمن أقاليمها . ان كثيرا من الأعضاء قد أكدوا من جديد على الأهمية الأساسية لارسال بعثات من قبل الأمم المتحدة لزيارة تلك الأقاليم حتى تستطيع المنظمة أن تقدر الأوضاع السائدة فيها وأن تحدد الرغبات الحقيقية للشعوب المعنية فيما يتعلق بمستقبلها .

وفي الفقرة ٥٥ من تقريرها ، فان اللجنة الرابعة توصي أيضا الجمعية العامة بعدة أمور ، من بينها أن تؤجل بحث موضوعات بروني وبتكارن ، وجزر فوكلاند (مالديف) ، وجزر جلبرت ، وانتيجوا ، وسانت كيتس - نيفس - أنجيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فينسنت .

وبالنسبة الى التقرير الثاني فانه يتعلق بالبند ٩٢ من جدول الاعمال والمعنون " المعلومات

المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .
ويظهر في الوثيقة A/33/448 ، وتوصي اللجنة الرابعة بعدة أمور من بينها أن تؤكد الجمعية العامة من جديد ، على أنه في حالة عدم وجود قرار من قبل الجمعية يحدد أن يقوم الاقليم بالحكم الذاتي وفقا للفصل ١١ من الميثاق ، فإنه ينبغي على الدولة التي تتولى الإدارة أن تقدم المعلومات فيما يتعلق بهذا الاقليم .

أما التقرير الثالث فهو يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بموجب البند ٩٣ من جدول الأعمال ، وقد ورد في الوثيقة A/33/452 .
وكما يتضح من التقرير ، فإن ممثلي الجبهة الوطنية - على غرار ما فعلوا في الماضي - قد شاركوا في أعمال اللجنة . ونظرا للمعلومات التي قدمها المراقبون ، وعلى أساس التوصيات الخاصة بذلك للجنة الخاصة ، وعلى ضوء بحث الموضوع من قبل اللجنة نفسها ، فإن اللجنة الرابعة توصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٤ من تقريرها .
وباعتماد الجزء (أ ل ف) من مشروع القرار الخاص بالجوانب العامة لمسألة روديسيا الجنوبية ، فإن ذلك سيجعل الجمعية العامة تؤكد - مرة أخرى - المبدأ الاساسي وهو أن زيمبابوي لا يمكن أن تحقق استقلالها قبل أن يدعم ذلك الاستقلال حكم الاغلبية ، وأن كل ترتيب خاص بالاقليم يجب أن يتم بالمساهمة الشاملة للجبهة الوطنية ووفقا للتطلعات المشروعة لشعب زيمبابوي . وفي هذا الصدد ، فإن الجمعية العامة قد أعربت عن تأييدها التام لشعب الاقليم من أجل ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال بجميع الوسائل المتاحة له . ان الجمعية تستنكر النظام العنصري غير الشرعي لحرب القمع التي يقوم بها واجراءات القمع المكثفة ضد شعب زيمبابوي ، والعدوان الدائم والتهديدات ضد بتسوانا وموزامبيق وزامبيا ، وتستنكر ما يسمى بالتسوية الداخلية ، وجميع المبادرات التي يتخذها النظام غير الشرعي من أجل ابقاء السلطة في أيدي الأقلية العنصرية ، وتشجب جنوب افريقيا وبمضى الدول الغربية لتأييدها لنظم الاقلية . كما ان الجمعية العامة ترجو الدولة التي تقوم بالادارة أن تتخذ الاجراءات الفعالة حتى تسمح زيمبابوي بأن تنال استقلالها وفقا لتطلعات أغلبية الشعب ، وألا تعترف بسيادة نظام الأقلية .

أما الجزء الثاني من مشروع القرار الجزء (ب ا) فهو يتعلق بالعقوبات التي يجب اتخاذها

ضد نظام الأقلية غير الشرعي . وفي هذا السياق فان أعضاء اللجنة الرابعة يدينون بشدة سياسة الحكومات وخاصة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل التعاون مع النظم غير المشروعة للأقلية العنصرية ، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ومخالفة التزاماتها بموجب الميثاق . وعلى ضوء التدهور المستمر للأوضاع في الاقليم ، ومن أجل فرض عزل شديد على الحكم غير المشروع ، فان الجمعية العامة تؤكد ضرورة زيادة العقوبات المفروضة على النظام غير الشرعي بما في ذلك الاحكام الواردة في المادة ١٤ من الميثاق . وقد دعي مجلس الأمن - مرة أخرى - الى أن يبحث امكانية اتخاذ الوسائل اللازمة ، وذلك بأقصى سرعة . ونظرا لأن جنوب افريقيا تستورد البترول ومشتقاته لكي تبعث به الى روديسيا الجنوبية ، فان الجمعية العامة تطالب بفرض حظر اجبارى على ارسال البترول الى جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فان الجمعية العامة تستنكر قيام جنوب افريقيا بتلقي البترول ومشتقاته من قبل مؤسسات النفط في المملكة المتحدة ، ومن دول أخرى تتهرب من تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة وتدعم نظام ايان سميث غير المشروع .

بالنسبة الى التقرير الرابع الوارد في الوثيقة A/33/455 ، فهو يشير الى مسألة تيمور الشرقية ، وقد بحثتها اللجنة فيما يتعلق بالبند ٩٤ من جدول الأعمال . وبموجب مشروع القرار الوارد في هذا التقرير ، فان الجمعية العامة ترحو اللجنة الخاصة أن تواصل الاهتمام الكبير بهذا الموضوع ، وأن ترسل ، في أسرع وقت ممكن ، بعثة الى الاقليم من أجل التطبيق السريع للاعلان . وبالنسبة الى التقرير الخامس الوارد في الوثيقة A/33/403 ، فانه يعالج الأنشطة الخاصة بالمصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، والتي تعوق تطبيق الاعلان . وقد بحثت اللجنة ذلك بموجب البند ٩٥ من جدول الاعمال . ومن بين القرارات التي أوصت بها أن تستنكر الجمعية العامة تكثيف أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة ، وترجو الحكومات أن تتخذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الأنشطة التي تعوق مصالح أهالي الاقاليم المذكورة . كما أن الجمعية العامة ترحو جميع الدول أن تتخذ اجراءات فعالة حتى تضع حدا لتقديم الأموال وغيرها من المعونة ، بما في ذلك المعدات العسكرية ، الى النظم التي تستخدمها لقمع شعوب الأقاليم المستعمرة وقمع حركات تحريرها .

أما التقرير السادس الوارد في الوثيقة A/33/459 يشير الى البندين ٩٦ و ١٢ من جدول الأعمال ، ألا وهي ، " تطبيق اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بمنظمة الأمم المتحدة " . وستطلب الجمعية العامة - ضمن أمور أخرى - من المنظمات والوكالات المعنية - كأمر ملح - أن تقدم المعونة المعنوية والمادية الممكنة للشعوب المستعمرة في افريقيا المناضلة من أجل التحرر من الحكم الاستعماري ، كما أن الجمعية العامة تحت الرؤساء التنفيذيين لهذه الوكالات والمنظمات على أن يصيغوا - بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية - اقتراحات ملموسة للتطبيق الشامل لمقررات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع وبصفة خاصة برامج محددة للمعونة التي تقدم للشعوب في الأقاليم المستعمرة ولحركات التحرر وأن يقدموها للهيئات التشريعية .

أما التقرير السابع الوارد في الوثيقة A/33/456 فيشير الى برنامج الأمم المتحدة للتعليم والتدريب لجنوب افريقيا والذي نظرت فيه اللجنة تحت البند ٩٧ من جدول الأعمال . وقد عبرت الجمعية العامة عن تقديرها لكل أولئك الذين يقدمون مساهمات تطوعية لبرنامج الأمم المتحدة ويناشدون مرة أخرى جميع الدول والمنظمات والأفراد أن يقدموا مساهمات سخية لهذا البرنامج لضمان استمراره .

أما التقرير الثامن والأخير الوارد في الوثيقة A/33/449 فيشير الى عروض الدول الأعضاء لتقديم تسهيلات تدريبية ودراسية لأبناء الأقاليم التي لا تتمتع بالاستقلال الذاتي . وقد درست اللجنة تحت البند ٩٨ من جدول الأعمال . ويجب على اللجنة في قرارها أن تدعو جميع الدول الى أن تواصل منح امكانيات الدراسة والتدريب لأبناء تلك الأقاليم التي لا تتمتع بالاستقلال الذاتي وخاصة في الجنوب الافريقي .

كما ذكرت في بداية كلمتي ، ان هذه الملاحظات ليست الا مقدمة عالجت بعض النواحي الأساسية الواردة في توصيات اللجنة . ويجب أن أؤكد انني اذا كنت قد أغفلت شيئاً ما فيجب الا يمس ذلك بأهمية ومدلول الأفكار التي غطاها هذا النص .

وباسم اللجنة الرابعة ، فانني أوصي الجمعية العامة أن تبحث هذه التقارير بعناية

بالغة .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : ان الجمعية ستناقش أولا تقرير اللجنة الرابعة الوارد تحت البند ٢٤ من جدول الأعمال فيما يخص أقسام تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالوضع المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتصلة بأقاليم محددة) . والتقرير وارد في الوثيقة A/33/460 .

والآن أعطي الكلمة لأولئك المندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد كاستيلو أريولا (غواتيمالا) (الكلمة بالأسبانية) : لقد بين وفد غواتيمالا تفاصيل موقفه بشأن مسألة بليز خلال المناقشات التي دارت في اللجنة الرابعة أثناء نظـر البند ٢٤ من جدول الأعمال . ولقد عرضنا موقفنا مرة أخرى عندما قد منا مشروع القرار الذي اعتمد والمعروض الآن على الجمعية العامة . لكننا ، نريد أن نشرح الأسباب التي تدعو غواتيمالا الى الامتناع عن التصويت الذي سيجرى الآن .

ان غواتيمالا قد عرضت عن طريق مندوبها في اللجنة الرابعة موقف حكومتنا وأعلنت :
" ان المملكة المتحدة وغواتيمالا قد بدأتا منذ أكثر من سنتين في سلسلة من المفاوضات المباشرة التي أحرزت تقدما ملموسا من أجل التوصل الى تسوية عادلة ومقبولة من قبل جميع الأطراف المعنية .

" لقد قررت غواتيمالا بحسن نية قبول أية صيغة توفيقية يمكن أن تؤدي الى تسوية عادلة . ولهذا الغرض لا بد من الدخول في مفاوضات بموقف منـر ورغبة أكيدة في التوصل الى تنازلات متبادلة مدركين لتطلعات شعب بليز الى تقرير المصير .

" وللأسف فان بعض الحكومات التي ليس لها أي علاقة بهذا النزاع مارست الضغوط السياسية في محاولة منها لتسوية المشكلة باسم بعض المصالح الخاصة ، وحصلت مقابل ذلك على تنازلات سياسية من الحركات المختلفة التي تحاول تحديد الأمور داخل هذه المحافل الدولية بطريقة غير عادلة ودون أخذ ما ورد في الميثاق في الاعتبار . وان هذه الأنشطة تقوض المساواة القانونية للدول الأعضاء ، تلك المساواة التي لحق بها ضرر كبير . وفي مثل هذه النوايا السياسية ، في بعض الحالات ، تطبق مبادئ توصف بأنها حقائق مطلقة على بعض الدول ، لكن تطبيقها على دول أخرى لا تنتمي الى هذه

الكتل مضر ضررا كبيرا . وكانت غواتيمالا تحت الحكم الاستعماري الأسباني لأكثر من ٣٠٠ عام كما كانت بليز تحت السيطرة الأسبانية وحققت غواتيمالا استقلالها . لكن حينما أرادت غواتيمالا عدم تغيير حدودها ، حدثت لها انجلترا حدودها بطريقة تعسفية ومن طرف واحد كنتيجة للغزو والقوة التي أثرت على السلامة الإقليمية لجمهورية امريكية . وتلك البلدان التي تنتمي الى كتل وحركات ، هاجمت هذا المبدأ الذي له أثره السيء على دولة عانت كثيرا من الاستعمار ، وفي نفس الوقت يخدم المصالح الجديدة للقوة الاستعمارية التي حاولت على مدى ال ١٧ عاما الماضية ، أن تخلق أشكالا جديدة للتبعية وانا ما قبلت الأمم المتحدة بهذا ، فانها تكون فشلت في مهمتها الأولية ” .

وقلنا في مناسبات سابقة أنه ليس من المناسب ادخال عناصر سياسية في الاجراءات القانونية دون الاهتمام بقيم مبادئ القانون الدولي مثل السلام والأمن والمساواة. ان نتيجة ذلك ستكون تحويق التسوية السلمية للنزاع. يجب تنفيذ المبادئ المقبولة على الساحة الدولية بما يتماشى مع قيم القانون. ان تطبيق المبادئ - بالرغم من قيمها العامة - يجب أن يأخذ في الحسبان مزايا كل حالة. ان حالة بليز فريده . اننا نشهد محاولة تقرير مصير شعب بليز ، ولكن على حساب تدمير السلامة الاقليمية لدولة أخرى عضو في الامم المتحدة . ان غواتيمالا احترمت دائما مبدأ تقرير المصير. ان تنفيذ هذا المبدأ يجب الا يؤدي الى انتهاك مبدأ السلامة الاقليمية للدول . بيد أنه من الممكن الجمع بين هذين المبدأين وأن نتوصل بذلك الى طريقة ملائمة. وهذه هي الحالة فيما يتعلق بليز والتي بدأت بمنازعات اقليمية بين انجلترا وايرلندا الشمالية وغواتيمالا . ان هاتين الدولتين وافقتا على اجراءات محددة يمكنها أن تؤدي الى تسوية سلمية منصفة .

ان هذه المفاوضات مباشرة وتجري منذ عدة سنوات مع اقتراحات واقتراحات مضادة وأحداث أخرى تجرى في اطار مفاوضات من هذا النوع بالرغم من تصميم الطرفين على التوصل الى اتفاقيات تسمح لهم بتسوية نهائية للقضية الأساسية . ان غواتيمالا لم تكف عن بذل جميع الجهود الممكنة من أجل أن تتم المفاوضات في أطر ايجابية ، وقد اعتمدنا دائما مواقف لينة ، ونحن على استعداد للعمل دائما في هذا الاتجاه للتوصل الى تسوية عادلة مع الاعتراف بحق جميع الأطراف ، وادراك المصالح الحيوية لشعب بليز . ان تطلعاته لها ما يبررها وتمكن تلبيةها . ونحن ندرك مصيرنا المشترك بسبب تقاربنا الجغرافي وسبب تاريخنا المشترك ، ومصالحنا الوطنية ، وبسبب الحاجة الى تطوير منطقةتنا . ويجب عدم وضع حد للجهود المبدولة في البحث عن تسوية ويمكن ان نتوصل الى تسوية اذا أبدى الطرف الآخر ميلا الى ذلك .

وأود أن أذكر الجمعية بأن أحكام القانون الخاصة بالمفاوضات ، وطريقة القيام بها اقترتها محكمة العدل الدولية في حالة البحر الشمالي . قالت المحكمة :

” يجب على الاطراف أن تبدأ المفاوضات من أجل التوصل الى اتفاقية ، وليس فقط المضي في مفاوضات صورية ، وهذا شرط مسبق من أجل التطبيق الآلي لطريقة تحديد الحدود . وانما لم يكن مثل هذا الاتفاق فان على الأطراف أن تتصرف على نحو

يجعل المفاوضات مجددة ، وهذا لا يمكن أن يتم اذا تمسك طرف واحد بحقوقه دون توثيق اجراء اية تعديلات .

وفي هذا الصدد ، فان حكومتي قد اتبعت دوما موقفا لينا في حين أن الطرف الآخر تمسك بحقوقه دون أي تعديل . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذه المفاوضات قد شوّشت عليها بعض العناصر الأجنبية والجمعية ، الأمر الذي أّخر التوصل الى تسوية عادلة . ان طرح هذا الموضوع أمام هذا المحفل يشكل مناورات ترمي الى وضع شروط لا تتماشى مع الخط الذي سرنا عليه وهو أن نتوصل عن طريق التفاوض السليبي الى حل عادل لمثل هذه النزاعات .

ان مثل هذه التدخلات في عملية المفاوضات تشكل انتهاكا خطيرا للقواعد الدولية التي تنظم القانون الدولي .

وهناك أعمال أخرى قامت بها المملكة المتحدة وتتسم وفود أخرى بالسلبية وتهدف الى ممارسة الضغوط من قبل المجتمع الدولي على بلدنا . ان دولة صغيرة مثل غواتيمالا بالرغم من الصعوبات التي واجهتها خلال القرن الماضي من أجل التأكيد على استقلالها وعلى شخصيتها القومية حاولت دائما حماية سلامتها الاقليمية وأن تضطلع بالتزاماتها سواء داخل منظمة الامم المتحدة أو المنظمات الأخرى .

لقد كافحت غواتيمالا من أجل أمنها ورفاهيتها ضد الاستعمار والامبريالية . وان هذا البلد يتمتع باحترام جميع الدول الامريكية .

وآخرون قد تأثروا بمناورات تلك القوة الاستعمارية ، التي تود الابقاء على سيطرتها بما يمس السيادة وسلامة أراضي بلد آخر . واضعاف شخصيتها الجديدة مستفلة استقلالها الذاتي النسبي لمصالح القوة الاستعمارية . ومن المعروف أيضا أن بعض المبادئ قد أكدت بطريقة عشوائية بغض النظر عن القيم والمفاهيم ذات المغزى الكبير .

ولكي نتناول هذه المشاكل فان علينا أن نواجه موجة جديدة من الامبريالية والاستعمار . وهذه الموجة الجديدة المناهضة للامبريالية والاستعمار كانت نتيجتها الفرض من مكانة منظمتنا . ان الجمعية العامة قد أخطأت في محاولتها وضع البنود والشروط لحل موضوع تناوله الميثاق بالفعل في بعض احكامه ، ولم تخدم القرارات المعتمدة في هذه القاعة في السنوات الاخيرة شيئا ايجابيا لتسوية هذه المشكلة ، وبدلا من تمهيد الطريق فانها لم تقم الا باجراءات مجردة .

ان غواتيمالا ما زالت على ثققتها بمبادئ وأهداف الامم المتحدة وفي اجراءاتها فنحن مصممون على الاستمرار في جهودنا للتوصل الى نقاط متفق عليها ، والتسوية النهائية للمشاكل من خلال المفاوضات . ولكننا لا نستطيع التصويت لصالح أى من الحيل التكتيكية التي قد توجد في مشروع القرار المقدم الى اللجنة الرابعة . وهذا القرار يعتزم أن يوضع طرق العمل والنتائج المشروطة مسبقا ويقيّد حريات الاطراف النشطة في النزاع .

ونحن عرضنا بدل مشروع هذا القرار على اللجنة الرابعة مشروع قرار آخر عقلائي وملائم وارد في الوثيقة A/C.4/33/L.24 تقدمت به تسع دول أعضاء . ان مشروع القرار هذا يتضمن العناصر الضرورية الخاصة بمبادئ الميثاق الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة ودعا مشروع القرار الى ان تقوم الجمعية بدراسة المشكلة بطريقة بناءة تسمح لجميع الاطراف في غضون سنة ان تتوصل الى تسوية عادلة لهذه النزاعات وأن تساعد في تحقيق تطلعات الشعوب المرتبطة بالتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك ، وهذا يتضمن شعب بليز ، وقد رفض ذلك المشروع نتيجة لبعض الضغوط السياسية من قبل بعض الدول بسبب مصالحها السياسية . وقد عارضنا هذه الدول دائما بحجج قوية ، ولهذا السبب ، فنحن سوف نمتنع عن المشاركة في التصويت على مشروع هذا القرار A/33/L.19 الذي نرفضه بحزم .

السيد كارياس زاباتا (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الهندوراس يضم صوته الى الوفود الاخرى في اللجنة الرابعة والمشاركة في مشروع قرار لم يعتمد ، ويرجى ان يسمع الاطراف المعنية بشأن موضوع بليز أن تنهي المفاوضات الجارية بشكل مكثف في السنوات الاخيرة ،

وذلك من أجل التوصل الى اتفاق مرض وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الاخرى . ان هذه المفاوضات قد وصلت الى مرحلة حاسمة ، وعلينا أن نكون حذرين وتجب مواصلة المفاوضات حتى تتمكن الاطراف من أن توفق بين جميع حقوقها ، وبذلك تحيي امكانيات التعاون بين شعوب امريكا الوسطى .

ولهذا السبب فان وفد بلادى لن يشارك في التصويت على مشروع القرار A/33/L.7 بشأن بليز كما توصي به اللجنة الرابعة . ونكرر النداء الذي نوجهه الى غواتيمالا والمملكة المتحدة بالتشاور مع حكومة بليز والحكومات الاخرى المعنية في المنطقة ، من أجل الاستمرار في مفاوضاتها من أجل التوصل الى تسوية سريعة .

السيد مونتيل ارغويلو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : ان نيكاراغوا قد قررت ألا تشارك في التصويت على مشروع القرار المعروض علينا . ان نيكاراغوا مع دول امريكا الوسطى الاخرى ودول أخرى من خارج هذه المنطقة قد شاركت في مشروع قرار لم يعتمد في اللجنة الرابعة . ونحن نؤكد مرة أخرى على مبدأ تقرير المصير للشعوب . ونحث حكومتي غواتيمالا والمملكة المتحدة على أن تسرع بالمفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سريعة للنزاع .

وتعتبر بلادى ان مثل هذا الاجراء سيضمن تطبيق مبادئ هذه المنظمة دون ادخال عناصر خارجية كما ورد في النص المقدم الينا . ولهذا السبب ، فنحن نضم صوتنا الى غواتيمالا ولن نشارك في التصويت على مشروع قرار نعتبر أنه لن يقدم أى مساهمة في تسوية عادلة غير منحازة لموضوع بليز .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الآن سوف نبدأ في عملية البت في التوصيات المختلفة للجنة الرابعة . أولا ، ننتقل الى مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٥٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/33/460 ان مشروع القرار الاول يتناول موضوع هيريدز الجديدة واللجنة الرابعة قد اعتمدت مشروع هذا القرار دون أى اعتراض ، فهل لى ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٣ / ٣٠)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان مشروعي القرارين ٢ ألف، وباء يتعلقان بمسألة الصحراء الغربية.

سأطرح على التصويت مشروع القرار ٢ ألف الخاص بموضوع الصحراء الغربية A/33/460 .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر

البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا

بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، جامايكا ،

كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالتا ، النمسا ،

منغوليا ، موزامبيق ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ،

بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رواندا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، أسبانيا ،

سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية

العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية

اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المتنعون : امبراطورية افريقيا الوسطى ، مصر ، غابون ، غرينادا ، اندونيسيا ،

اسرائيل ، موريتانيا ، المغرب ، نيكاراغوا ، زامير .

المتنعون : البوسن ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الدانمرك ، الجمهورية

الدومينيكية ، السلفادور ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ،

هندوراس ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ،
الاردن ، الكويت ، لبنان ، لكسمبرغ ، موريشيوس ، نيبال ، هولندا ،
عمان ، باراغواى ، البرتغال ، قطر ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية
فولتا العليا ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار ٢ ألب بأغلبية ١٠٠ صوتا مقابل ١٠٠ أصوات وامتناع ٣٦ عن التصويت.

(قرار ٣٣/٣١ ألف*) .

الرئيس : (الكلمة بالأسبانية) : سوف ننتقل الى التصويت على مشروع القرار ٢ باء

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بوليفيا ، البرازيل ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ،

كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ،

هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران ، اسرائيل ، الأردن ،

ليبيريا ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ،

نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيبيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

باراغواى ، الفلبين ، قطر ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ،

السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،

* ثم بعد ذلك أبلغ الامانة وفدا جزر القمر ، وغواتيمالا انهما كانا ينويان التصويت

ضد مشروع القرار .

سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، تركيا، اوغندا، الولايات المتحدة الامريكية، فولتا العليا، اوروفواى، اليمن، زائير .

المعارضون : أفغانستان، الجزائر، انغولا، بربادوس، بنن، بوتسوانا، بوروندى، الرأس الاخضر، الكونغو، كوبا، قبرص، اليمن الديمقراطية، غينيا، الاستوائية، اثيوبيا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، جامايكا، كينيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، موزامبيق، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سيشيل، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، يوغوسلافيا .

المستنعون : بلجيكا، بوتان، بلغاريا، بورما، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية، السوفياتية، كندا، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، جيبوتي، فيجي، فرنسا، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، جمهورية المانيا الاتحادية، اليونان، هنغاريا، الهند، ايرلندا، ايطاليا، ساحل العاج، اليابان، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ملاوى، المكسيك، منغوليا، هولندا، بنما، بابواغينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، تونس، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة، فنزويلا، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار ٢ باء بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٣٠ صوتا وامتناع ٤٠ عن التصويت

(قرار ٣٣/٣١ باء) *

* ثم بعد ذلك ابلغ الامانة العامة وفد جزر القمر انه كان ينوى التصويت مؤيدا .
وأبلغ وفد غواتيمالا انه كان ينوى التصويت ضد مشروع القرار .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) : الآن ننتقل الى مشروع القرار ٣ المتعلق
بساموا الامريكية . وفي اللجنة اعتمد مشروع القرار بغير اعتراض ، هل اعتبار ان الجمعية العامة
تود ان تحذو و نفس الحذو ؟

. اعتمد مشروع القرار ٣ (القرار ٣٣/٣٢)

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) : الآن سوف نبحت مشروع القرار ٤ المعنون
مسألة غوام . اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار رقم ٤ بغير اعتراض . هل لي ان أعتبر ان الجمعية
العامة تود ان تحذو و نفس الحذو ؟

. اعتمد مشروع القرار ٤ (القرار ٣٣/٣٣)

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) : الآن سوف نبحت مشروع القرار ٥ الخاص
بمسألة جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة الامريكية ، وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار
دون اعتراض . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود ان تحذو و نفس الحذو ؟

. اعتمد مشروع القرار ٥ (القرار ٣٣/٣٤)

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) : مشروع القرار ٦ يتعلق بمسألة برمودا ، وجزر
فيرجن البريطانية ، وونتسبيرات ، وتركس ، وجزر كايكوس ، وجزر كايمان . وقد اعتمدت اللجنة
الرابعة مشروع القرار دون اعتراض . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو
نفس الحذو ؟

. اعتمد مشروع القرار ٦ (القرار ٣٣/٣٥)

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) ننتقل الان الى مشروع القرار ٧ الخاص بمسألة

بليز .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر اليمها ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، فيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومسي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : سرى لانكا .

المتنصون : بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، اسرائيل ، اليابان ، موريتانيا ، باراغواي ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار ٧ بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٢ عن التصويت

(القرار ٣٣/٣٦) *

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : الآن أدعو الجمعية العامة أن تنتقل الى المشروعات

التي تم اعتمادها بتوافق الآراء والتي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٥٤ من تقريرها في الوثيقة (A/33/460) .

أولا - مشروع توافق الآراء ١ ويتعلق بمسألة جبل طارق . وقد اعتمدت اللجنة مشروع توافق

الآراء رقم ١ دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء ١ .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : مشروع توافق الآراء رقم ٢ يتعلق بمسألة (توكيلاو)

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء رقم ٢ دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء ٢ .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : مشروع توافق الآراء رقم ٣ يتعلق بمسألة (سانت

هيلانة) . اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء رقم ٣ دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء ٣ .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : مشروع توافق الآراء رقم ٤ يتعلق بمسألة جزر (كيلنج) .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء رقم ٤ بغير اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء ٤ .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وقد سرى لانكا أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : نأتي الآن الى مشروعات المقررات التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٥٥ من تقريرها (A/33/460 and Corr. 1) . ومشروع المقرر الاول المعنون " موضوع بروني " وقد أقرت اللجنة الرابعة مشروع المقرر الاول دون تصويت . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود ان تفعل نفس الشيء ؟
اقر مشروع المقرر الاول .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان مشروع المقرر الثاني يشير الى موضوع بتكيرن وجزر فالكلاند وماليناس وجزر جيلبرت . وقد اقرت اللجنة الرابعة مشروع المقرر الثاني دون تصويت . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود ان تفعل نفس الشيء ؟
اقر مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان مشروع المقرر الثالث يتعلق ب " موضوع انتيجوا ، سانت كيتس - نيفس - انجويلا ، سانت لوشيا ، سانت فينيسنت " . وقد أقرت اللجنة الرابعة مشروع المقرر الثالث دون تصويت . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في ان تفعل نفس الشيء ؟
اقر مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أدعو الآن اولئك المندوبين الرافعين في تعليـل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بيات (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : عند التصويت على مشروع القرار السابع من مشروعات القرارات التي اعتمدها والخاص ببليز فان حكومة بلادي تود ان تؤكد الحاجة الملحة الى تسوية لهذه المشكلة التي عرضت على الجمعية العامة سنوات طوال . وأرحب بحقيقة ان حكومة فواتيمالا تود أيضا التعجيل بعملية المفاوضات للوصول الى حل مبكر . وأود ان اوضح مرة أخرى ان المملكة المتحدة لا ترفب في الابقاء على مستعمرة في وسط أمريكا . ان خلافنا مع فواتيمالا هو وحده الذي منع تحقيق استقلال بليز على مدى السنوات الثلاث عشر الماضية .

ونحن نعتبر ان هذه المسألة مسألة تتعلق بحق شعب بليز في تقرير المصير ، ولكن هناك

حقيقة تاريخية ربما تحين علينا ذكرها ، ذلك أنه على مدى ثمانين عاما من ١٨٥٩ وحتى عام ١٩٣٩ ظلت فواتيما لا تعترف بالحدود الحالية لبليز التي تم تحديدها في معاهدة ١٨٥٩ بين المملكة المتحدة وفواتيما لا . ونحن الآن نعرض البديل الحديث لمشروع الطرق الذي توخته تلك المعاهدة الى جانب الاقتراحات الاخرى التي سبق لوفد بلادي ان تحدث عنها في اللجنة الرابعة . ونحن نؤمن بأن هذا الاتفاق هو أفضل طريق للمضي الى الامام .

ونرحب بحقيقة ان حكومة فواتيما لا على استعداد لمواصلة المفاوضات معنا . وتؤمن حكومة بلادي بأننا بالعمل معا نستطيع ان نحقق تسوية لمصلحة كل الاطراف ، وان مثل هذه التسوية سوف تؤدي الى ان ننشئ مع فواتيما لا العلاقات الودية التي تتمتع بها حاليا بريطانيا وسليز مع الدول الاخرى في امريكا اللاتينية ، ونتطلع الى مواصلة هذه المفاوضات في تاريخ مبكر .

السيدة دي باريس (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد شرحت كوستاريكا بالفصل موقفا بالنسبة للبند ٢٤ الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولقد أيدنا ، ولا نزال ، مبدأ حق تقرير المصير . وتعليلنا للتصويت لا يزال سليما حيث صوتنا لصالح مشروع القرار الثاني بقسميه (أ) و (ب) الخاصين بالصحراء الغربية كما ورد في الوثيقة A/33/460 ونود ان نقول ان تأييدنا لمشروع القرارين دليل على رغبتنا في حسم هذه المسألة بايجابية على قدر الامكان لاننا نعتبر ان اشتراك منظمة الوحدة الافريقية كما هو واضح في القرار ٢ (ب) سوف يكون قيما للغاية . ووفد بلادي يعلق أهمية كبرى على اشتراك المنظمات الاقليمية في حل الأمور التي تتعلق بمنطقة بعينها مع أننا لا نستبعد امكانية بحث هذا البند في المنظمة الدولية . وتتضمن الصفحة ٣٣ من التقرير مقرا يتعلق ببليز وموقفنا في هذا الشأن ينسجم مع موقفنا من مبدأ حق تقرير الشعوب لمصيرها . وقد كنا نأمل ان هذه المشكلة الصعبة سوف يتم حلها بطرق سلمية وعادلة بالنسبة لكل الاطراف المعنية ، وان المفاوضات المباشرة سوف يجرى التعجيل بها ، آخذين في الاعتبار المبادئ المحددة في ميثاق منظمة الدول الامريكية وميثاق الامم المتحدة .

السيد الصديق (السودان) : السيد الرئيس ، ان بلادي بوصفها رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيسا للجنة الحكماء التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية للنظر في

النزاع حول الصحراء الغربية قد صوت لصالح مشروع القرارين اللذين وردا في تقرير اللجنة الرابعة A/C.4/33/L.8/Rev. 1 و A/C.4/33/L.7/Rev. 1 واللذين اعتمدهما قبل قليل الجمعية العامة وذلك هو مشروع القرار الثاني بشقيه (أ) و (ب) .

السيد الرئيس ، اتخذت بلادى هذا الموقف تحريا لروح الحياد وتحقيقا لروح المساواة بالاستماع الى كل وجهات النظر التي تطرحها الاطراف المختلفة في النزاع . وما أن لجنة الحكماء لازالت تواصل جهودها لايجاد حل افريقي للنزاع حول الصحراء الغربية فان بلادى تصوت هنا وفي الجمعية العامة الى جانب مشروع القرار (أ) و (ب) حتى تهى المناخ المناسب لأعمال اللجنة بما يضمن حياد اللجنة ويحقق نجاحها المأمول .

ان موقف بلادى كسودان من قضية الصحراء الغربية معروف بالنسبة للجميع وسوف لا نكره هنا وجهود لجنة الحكماء لازالت مستمرة ومتواصلة . وحتى لا يفسر موقفنا كرؤساء للجنة الحكماء في حالة تصويتنا الى جانب قرار دون الآخر بأنه انحياز الى صيغة حل معين ، وحتى لا يفسر ذلك بأن للسودان موقفا مسبقا من قضية يكرس كل جهوده في الوقت الحالي لايجاد حل عادل يرضي جميع الأطراف .

ان السودان كرئيس للجنة الحكماء لحل النزاع حول الصحراء الغربية يؤكد للجميع ومن خلال تصويته لصالح مشاريع القرارات المطروحة ، بأنه يحرص في المكان الأول على الاستماع في الوقت الحالي الى كل وجهات النظر ، وانه بذلك يرمي الى غاية واحدة هي جمع الفرقاء حول صيغة واحدة لحل يرتضيه الجميع .

السيد فوانه توان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : لقد واكب وفد بلادى توافق الآراء الخاص بمشروع القرار الرابع بشأن غوام ، ومع ذلك نود ان نتحفظ بالنسبة للفقرة ٧ من المنطوق ونود ان ندلي بالبيان التالي .

ان وجود قواعد ومنشآت عسكرية أجنبية دائمة في منطقة لا تحكم نفسها بما في ذلك غوام يمثل عقبة خطيرة أمام ممارسة حق تقرير مصير واستقلال الشعوب المستعمرة ، وهذا لا ينسجم وميثاق الامم المتحدة والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . من هنا ، فان كل هذه القواعد والمنشآت العسكرية يجب ان تسحب على الفور وبغير شرط .

السيد اركيا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد السلفادور قد أعلن أمام اللجنة الرابعة موقف بلادى بشكل تفصيلي فيما يتعلق بمشكلة بليز ، وقد استمعنا هنا الى بعض تعليقات للتصويت لصالح أو ضد مشروع القرار أو الامتناع عن التصويت . وبشكل عام فاننا نشارك الذين امتنعوا عن التصويت في التبريرات التي ذكروها لذلك .

ومن العدالة ان نقول ان مشروع القرار السابع الذى اعتمد الآن يتضمن عددا من الفقرات المقبولة ، ولكن هناك فقرات اخرى لا يمكن ان تقبل أو تشكل مشاركة فعالة في التوصل الى حل مقبول للتفاوض .

ان حكومتي وبلادى تعتبران ان طريق المفاوضات المباشرة هي أفضل طريقة لتسوية هذه

المشاكل ولهذا فاننا نصر على انه يتعين على الاطراف المعنية وهي في هذه الحالة غواتيمالا والمملكة المتحدة وسكان اقليم بليزان تسوى هذه المشكلة عن طريق المفاوضات الجارية التي نتمنى لها كل النجاح الممكن . لهذا فضلنا ألا نشارك في هذا التصويت .

أما فيما يتعلق بالقرار الذي اعتمد بتوافق الآراء بشأن قضية جهل طارق فان هذا موضوع قد أثار قلق حكومتي روما . وأن هذه المشكلة القديمة القائمة بين دولتين احدهما مرتبطة ارتباطا وثيقا بالآخرى التي نعتبرها وطننا الأم وهي اسبانيا ولا يعني هذا أننا لا نحترم أولا نقدر الملكية المتحدة ونأمل في أن يساهم هذا القرار في نجاح المفاوضات التي تجرى بين اسبانيا والمملكة المتحدة كما أننا نأمل في أن تسوية مرضية لمشكلة جهل طارق يتم التوصل اليها في القريب العاجل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد انتهينا الآن من نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال سوف نبدأ الآن في نظر تقرير اللجنة الرابعة تحت البند ٩٢ من جدول الأعمال بعنوان "المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" الوثيقة A/33/448 .

سوف يتم الآن التصويت على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا

الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ،
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
 العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٣ عن التصويت (القرار

٣٣ / ٣٧) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد انتهينا الآن من نظر البند ٩٢ من جدول الأعمال .

سوف تتناول الجمعية العامة الآن بالبحث تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٣ من جدول الأعمال المعنون : " مسألة روديسيا الجنوبية " . والتقرير وارد في الوثيقة A/33/452 وسوف نتخذ قرارا في شأن مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الرابعة في الفقرة ١٤ من تقريرها .
نتنقل أولا الى مشروع القرار ألف . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية

اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعمون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فرنسا ،
جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

(القرار ٣٣ / ٣٨ ألف) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) سوف تنتقل الى مشروع القرار باء . طلب اجراء تصويت

مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر
البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل
العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان
 تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا . د .

المتنصون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الجمهورية الدومينيكية ، فرنسا ، غابون ،
 جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت . (القرار

* (٣٣ / ٣٨ يا) *

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أدعو الآن ممثل بوتسوانا لتعديل تصويته بعد

التصويب .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وفد الصومال أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

السيد سكواييب (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت بوتسوانا لصالح مشروع القرارين المتعلقين بمسألة روديسيا الجنوبية ، وهذا طبيعي ، نظرا الى أن لنا مواقف واضحة فيما يتعلق بحرية اخوتنا واخواتنا في زمبابوى ، لكنني مع ذلك ، أود أن أبدى نفس التحفظات التي أبدتها بوتسوانا في اللجنة الرابعة فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من منطوق الجزء بـ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/452 .

وكما شرحت في اللجنة الرابعة ، فان تحفظاتنا تنبع من ضعف اقتصادنا وذلك بسبب موقعنا الجغرافي في مواجهة جنوب افريقيا . ان تحفظاتنا لا تقلل أبدا من تأييدنا الكامل للكفاح العادل لشعب زمبابوى البطل . ان بوتسوانا تقف دائما بحزم وراء الكفاح الذي يخوضه شعب زمبابوى بقيادة حركة التحرير ، وجبهته الوطنية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٩٣ من

جدول الاعمال .

سوف تبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الرابعة حول البند ٩٤ من جدول الأعمال المعنون " مسألة تيمور الشرقية " . ان التقرير وارد في الوثيقة A/33/455 .
أدعو ممثل أندونيسيا ، لتعليق تصويته قبل التصويت .

السيد أنور ساني (أندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تواجه

مرة أخرى مشروع قرار وارد نصه في الوثيقة A/33/455 بسبب الروتين السنوي ، فيما يتعلق بتشويه الأحداث الحقيقية في تيمور الشرقية ، وهذا مما يثير قلق وفد بلادي ، لأننا قد تقدمنا بـ كـ المعلومات الضرورية الى اللجنة الرابعة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة لكي تكون هناك نظرة موضوعية من جانب اللجنة ، ومعرفة موضوعية للأوضاع في الاقليم . ان وفد بلادي لا ينوي أن يدخل في تفاصيل مشروع القرار الذي كذبه الأحداث ، والذي يعكس عدم صحة أحكام مشروع القرار هذا .

ومن وجهة نظر وفد بلادي فانه يعتبر أن مناقشة الموقف في تيمور الشرقية في الجمعية العامة يعد ليس فقط تدخلا في الشؤون الداخلية لأندونيسيا وانتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بل بالاضافة الى ذلك فان مشروع القرار هذا ليس له أية علاقة بالأحداث التي تجرى في تيمور الشرقية ، وما جرى في هذا الاقليم . انها حقيقة قائمة أن ما يدعى فريتلين لم يعد له وجود الآن في تيمور

الشرقية . ان الرئيس "الأصلي" السيد دوأمارال موجود في ديلي بعد أن أطلق سراحه ، وقد أبلغ عن رفقاءه السابقين في قيادة ما يدعى فريتلين هم من المضامرين ودعاهم الى الاستسلام ، وهناك أيضا وزير الاعلام لما يدعى فريتلين السيد أليكو فرناندس الذي استسلم ومعه ثلاثة أعضاء من اللجنة المركزية وأربعون من أنصاره .

لقد قالوا أنهم "قلقون تجاه هذا الوضع الموجود في تيمور الشرقية" كما ورد ذلك في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار والتي كررت مرة أخرى في الفقرة ٤ من المنطوق ، في حين أنهم لا يهتمون بالأوضاع الأخرى القائمة في أجزاء أخرى من العالم والتي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين . وفي الواقع ، فان ما يسمى بالموقف المتأزم ليس له وجود الا في مخيلة مجموعة صغيرة من الناس تعيش في بلد افريقي وتطلق على نفسها اسم فريتلين وكذلك مؤيديها المنحرفين .

ان شعب تيمور الشرقية قد قرر أن يمارس حقه في تقرير المصير ، وهذا قرار لا رجعة فيه . ان شعب تيمور الشرقية هو جزء لا يتجزأ من شعب اندونيسيا ، وتيمور هي جزء من أراضي جمهورية اندونيسيا المستقلة ذات السيادة ، ولا يمكن لشيء أن يغير من هذه الحقيقة .

ان وفد بلادي يقول حتى يسجل كلامه هنا ان اندونيسيا ترفض رفضا قاطعا مشروع القرار هذا . وسوف يصوت وفد بلادي ضده .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ستمشع الجمعية في اتخان قرار في شأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٢ من تقريرها في الوثيقة A/33/455 . وقد طلب تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون: أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، جامايكا ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، مدغشقر ، ملاوى ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، البرتغال ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، سوازيلند ، السويد ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، زامبيا .

المعارضون: استراليا ، بنغلاديش ، شيلي ، مصر ، غواتيمالا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، اليابان ، الاردن ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المغرب ، نيكاراغوا ، عمان ، بايوا غينيا الجديدة ، ياراغواى ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، تونس ، تركيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، زامبير .

المتنعون : الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بورما ، كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هندوراس ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، لكسمبرغ ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بيرو ، ساموا ، سيشيل ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فنزويلا ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار باغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٣١ صوتا وامتناع ٤٤ عن التصويت (القرار

٣٣ / ٣٩) *

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٩٤ من

جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٢٥

* ثم بعد ذلك ابلغ الامانة وفد الصومال أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .